والترجيح على بعض حقايقها والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري
على قصد التعظيم سواء تعلق بنعمة أم لا والشكر فعل ينبئ بتعظيم المنعم
لسبب كونه منعما على الشاكر أو غيره سواء كان باللسان أم بالجنان أم
بالأركان فالحمد أعم متعلقا وأخص موردا والشكر بالعكس والمراد بالجميل
ما يليق بالشخص ويحسن عنه فهو متناول للفضايل والفواضل وجملة
الحمد خبرية لفظا انشائية معنى إذ المراد بها ايجاد الحمد لا الاخبار بأنه سيوجد
وهي أبلغ صيغ الحمد لدلالتها على اختصاص كل حمد بالله تعالى سبحانه الذي أعلى
من رفع قدره أي محله بالعلم الشرعي وما هو آلة له بسبب معرفته مكانا
عليا أي مرتفعا وهو كناية على علو المنزلة دنيا وأخرى قال الله تعالى يرفع الله
الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ودرجتهما تختلف على الفضل إذ المراد
كثرة الثواب وبها يرتفع الدرجات وشرفه أي عظمه باللغة العربية أي
بمعرفتها فكان بسبب معرفتها الفصيح الكلام أي الكلام الفصيح من اضافة
الصفة الى الموصوف وهو الخالص من ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها كجزء أو ليا لها وأشهد أي أعلم وأتحقق أنه لا إله
معبود بحق إلا الله الواجب الوجود وحده لا شريك له في ملكه وصفاته شها
دة مفعول مطلق مؤخر تلبس قايلها أي الناطق بها من الشرف بيان لغو
لغا حليا قدم رعاية للتسجيع وأشهد أي أعلم وأتحقق أن سيدنا أي أفضلنا أيها
البشر من ساد قومه يسود فهو سيد وأصله سيود وفيه إعلال معروف
محمدا عطف بيان أو بدل وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف موضوع
لمن كثرت خصاله الحميدة سمي به نبينا بالهام لذلك فهو أبلغ من محمود
واستعمال السيد في غير الله تعالى شايع كثير تشهد له الكتاب والسنة
فمن الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا وألفيا سيدها لدا الباب ومن
السنة قوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر وقوموا لسيدكم
وحكي الامام مالك الكراهة وفي اذكار النووي عن ابن النحاس جواز
اطلاقه على غير الله الا ان يعرف بال ثم قال والأظهر جوازها معه عبر

ورسوله خبران والمشهور في تعريف الرسول انه انسان اوحي اليه
بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوحي اليه بشرع وان لم يومر بتبليغه
فكل رسول نبي ولا عكس الذي خصه الله بجوامع الكلم اي الكلمات الم
المحتوية على فوائد جليلة بالفاظ يسيرة مع غير اطناب ولا تطويل والا
تخذه اي صيره حبيبا اي حبيبا مصاحبا وجملة صلى الله عليه وسلم جملة
دعائية اي اللهم صل وسلم عليه وعلى آله والصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة
استغفار ومنا دعاء وتضرع وخص الانبياء عليهم الصلاة والسلام من بين
البشر بلفظ الصلاة تعظيما والتسليم التحية بالسلام ومعناها الاخبار
بالسلامة من كل مكروه والجمع بينهما مستحب وافراد احدهما عن الاخر مكروه
وعلى آله فسره بالقوم الذين يؤولون امرهم الى المضاف اليه وهذا منه
نص في انه اسم جمع وقيل اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل خص استعماله
في الاشراف واهل الخطر ومذهب الشافعي ان الشرع خص باسم اهل
النبي مومني بني هاشم والمطلب بن عبد مناف من بين اخوته كلهم
او من يرجع اليه بقرابة او نحوها للدليل البين في حالة اضافته الى الضمير
جائزة على الصحيح وليس من لحن العامة واصحابه جمع صحب وهو اسم جمع
لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مومنا بمحمد صلى الله عليه وسلم ومات
كذلك وعطف الاصحاب على الال الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم
وذريته كاولاد الحسن والحسين بكرة وهو من اول النهار وهو من الفجر على
الصحيح وعشيا اي اخر النهار وهو غروب الشمس وبعد هو من
الظروف المبنية على الضم المنقطعة عن الاضافة والعامل فيه اما المحذوفة
لنيابتها عن الفعل وحذفه لكثرة الاستعمال او يستغني عنها بدخول الفاء
في الجواب والاصل مهما يكن من شيء بعد الحمد وما ذكر معه فقد سالني
من لا يسعني مخالفته من هو في الجلالة سندي وجري فرع الشجرة الطيبة
الاصل والعائلة الكبرى وناهيك بها من فضل سلالة العلماء الاماثل
والاكابر والافاضل ان اجمع له من كتب النحاة العقود المختارة عندهم المسـ

المستعملة

سيبويه والجمهور وبها يصير الفعل ابراحري وستيرا او قبول نون التوكيد
كادخلن وكلن واشربن وانبسطن فخرج ما لا يقبل احدهما وان دل على الطلب كنزال ودراك
مما هو اسم فعل **حد الحرف** هو **كلمة دلت على معنى** دخل مع المحدود قسيماه ثم
خرج الفعل وبعض الاسماء بقولهم **في غيرها** اي بسبب انضمام غيرها اليها من
اسم كمررت بزيد او فعل كقد قام او جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط فالحرف
مشروط في دلالته على معناه الذي وضع له ذكر متعلقه وان لم يذكر متعلقه فلا دلالة
له على شيء فهو كما قال الرضي كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في الشيء
فايدة فان افرد عنه بقي غير دال اصلا وقد يحذف متعلقه للعلم به كنعم ولا وا
ذوا .: ومن وفي وكل وبعض وامثالهما وان لم تذكر الا متعلقها فليس مشروطا في دلالة
معناه للقطع بفهم معنى ذا وهو صاحب من لفظه وكذا من وفي وانما شرط ليتوصل
به الى الوصف باسماء الاجناس ويقلن في الى علو فان وفيه على هذا **فقط** خرج به
اسماء الشرط والاستفهام وهذا القيد ذكره الجزولي ولا بد منه في الحروف وقد
اشار اليه الرضي **حد التثنية** اصلها للعطف وعدل عنه لكراهة التطويل وارادة
الاختصار والرجوع اليه غير جائز لانه اصل مرفوض الا في ثلاثة مواضع مذكورة
في التسهيل **جعل الاسم** بتصرف الناطق به على ذلك الوجه بعد الوضع من الواضع
لا بوضع الواضع فخرج نحو كلا مما وضع للاثنين **القابل للتثنية** نعت للاسم
فخرج لما لا يقبلها فلا يثنى وهو ما يؤدي تثنيته الى اجتماع اعرابين وهو المثنى
والمجموع على حده او الى ابطال النقل وهو الجمع المتناهي كمساجد او ما استغني
عن تثنيته بلفظ اخر غير مثنى وذلك كالفاظ العدد كلها الا المائة والالف
دليل اثنين مفعول ثان لجعل فخرج لما لفظه لفظ تثنية مراد به التكثير كحنا
نيك وهذاذيك ومنه ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك كرات ولما جعل لفظ
تثنية شيء واحد كالعمير والجليد **متفقين لفظا** دائما فخرج للمختلفين فلا
يثنيان الا على سبيل التغليب كالقمرين والعمرين قال ابو حيان وما ورد منه
انما وقع فيه التغليب يحفظ ولا يقاس عليه وصرحوا بانه ملحق بالمثنى فلهذا
اسقطت ما في التسهيل من لفظ غالبا بعد قوله في اللفظ المتوهم ان نحو القمرين

مثنى حقيقة وكذا معنى عند النحاة ونسب الى المحققين ولا يجوز تثنية المشترك
ولا المجاز بل ولا جمعهما وبحثوا الحريري في قوله واتقى بلا عينين والوه
جاد بالعين حين اعمى عينيه وارد عليهم تثنية العلم المشترك وجمعه اذ لا
يجمع اتفاقا ان يقال الزيدان والزيدون واجيب عنه بما يطول ذكره واختار
ابن مالك جواز ذلك اذا فهم المعنى وصححه في شرح التسهيل وتعقبه ناظر
الجيش بما سياتي عنه بزيادة في اخره هي الالف رفعا والياء المفتوح قبلها جرا
ونصبا لتدل على ان الاسم المجعول مثنى تليها نون مكسورة للفرق بينها وبين
نون الجمع او للالتقاء الساكنين وتفسير الجعل بما مر هو ما صرح به ابن مالك
في شرح التسهيل وغيره كما قيل حمله على ما يفهم منه ابتداء وهو وضع
الواضع ولا يعتبر نحو زكا وزوج لخروجه بالزيادة واخراج المصدر المجعول للاثنين
خبرا او نعتا بالزيادة نحو هذان رضى ومررت برجلين رضى غير ظاهر اذ لم يجعل
دليل التثنية حتى يحترز عنه وانما اطلق على اثنين ولا يلزم من الاطلاق كونه دالا
عليهما حد المثنى هو ما دل على اثنين بزيادة في اخره اي بسببها وقد مر
مخرج ما دل على اقل او اكثر وكذلك لما اكثر زراقه نحو كلا وكلتا وشفع وزوج صالحا
للتجريد عنها بالنصب على الحال من الفاعل مخرج ما لا يصلح كالكلتين للالة
الحرادة والبحرين علما او اثنين او اثنتين وعطف مثله عليه مخرج ما لا يصلح له
لعطف مثله عليه والابوين والعمرين مما ثني بطريق التغليب فانه دال على اثنين
لاكن اذا جرد لا يصلح لعطف مثله عليه بل المغاير ومغايرة نحو قمر وشمس دون
اختلاف معنى كالزيدان العاقلان وبهذا القيد زاده ابن مالك في شرح الكافية للاخراج
ما اتفق لفظه دون معناه كالعين الباصرة ومنبع الماء فلا يجوز تثنيته ولا جمعه
ومر عنه جوازه قال ناظر الجيش والجواز تثنية ما اختلف معناه وجمعه
لا يجوز الا سماعا وينبغي ان يحكم على ما ورد من ذلك انه تثنية وجمع لغوي لا اصطلاحي
عيان حد الجمع هو الاسم الموضوع للاحاد المجتمعة حالة كونه دالا عليها
مثل دلالة تكرار الواحد منها بالعطف اي بحرفه سواء كان اوله من لفظه واحد
مستعمل كالزيدون والرجال والمسلمات او لم يكن كعباد يدو وشماطيط وابابيل

مبدول

ما لم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل او واقعا موقع نكرة كجاء وحده نحو غلامي
او غلام غلامي مثلا او غلام زيد وهذا او الذي اكرمك او القاضي وهو في رتبة ما اضيف
اليه الا المضاف الى المضمر فانه في رتبة العلم على الاصح لئلا يلزم اعرفية الصفة
على الموصوف في نحو مررت بزيد اخيك وكما ان التفاوت في النوع يكون باعتبار الا
قسام مع بعضها البعض يكون في القسم الواحد باعتبار انواعه فالضماير
اعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب والاعلام اعرفها اسم الاما
كن ثم اسماء الاناسي ثم اسماء الاجناس ثم اسماء الاشارة اعرفها ما كان
للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد ثم ذو الادات الاعرف فيه ما كانت فيه ال
للحضور ثم للعهد الشخصي ثم للجنسي والمراد بقولهم ان هذا اعرف من
هذا ان تطرق الاحتمال اليه اقل من تطرقه الى الاخر حد الضمير هو ما اي اسم
مبني دل وضعا على متكلم كانا او اياي او على مخاطب كانت واياك او على غائب كهو
واياه تقدم ذكره لفظا او رتبة او لفظا لا رتبة او العكس او تاخر لفظا ورتبة وقد
يكون مفسره معلوما ذهنا نحو انا انزلناه مخرج عن الحد ايا من وكاف اياك وهاء ايا
ه فليست بضماير لعدم دلالتها على ذلك بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي حرو
ف والدال على ذلك انما هو ايا الا انه لما وضع مشتركا بين ذلك واراد وا بيان ما
نوع اليه احتاجوا الى قرينة تبين ذلك وشمل الحد الضمير المشترك الذي لم يوضع
لغائب فقط ولا لمخاطب فقط لانه اذا وضع للاخر منهما صدق عليه الحد بالنظر
الى تلك الحيثية ثم اذا وضع للاخر منهما صدق عليه ايضا من حيثية اخرى
فلا حاجة الى زيادة قيد اخر في الحد ومرادهم بالغائب غير المتكلم والمخاطب
اصطلاحا فان الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله
تعالى مع ان الغائب لا يطلق عليه تعالى وابهم الحد ان ضمير الغائب العائد الى
نكرة معرفة مطلقا وهو قول الجمهور من اقوال ثلاثة لتخصيصه من عاد
اليه من حيث هو مذكور وثالثها ان عاد الى واجب التنكير كالحال والتمييز
فهو نكرة او الى جائزه كالفاعل والمفعول فهو معرفة ولا يعود ضمير الغائب على غير
الاقرب الا بدليل وهو قسمان فقسم مستتر في عامله لا يظهر لفظا وقسم

بارز لفظا حد الضمير المستتر هو ما ليس له صورة في اللفظ ووجود في العقل كالذي
بل منوي فيه ويقدر ولا يكون الا مرفوعا كالمنوي في قم وزيد ضرب وهذا المنوي لم تضع
العرب له لفظا وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو انت وهو واجروا عليه
احكام اللفظ وهو قسمان قسم مستتر في عامله وجوبا فيمتنع اظهاره لفظا
وقسم مستتر فيه جوازا فيصح اظهاره جوازا لفظه حد الضمير المستتر وجوبا
هو ما لا يخلفه اسم ظاهر وهو ما لا يكنى عنه بالضمير ولا ضمير منفصل عند ارادة
حذفه وجعل الظاهر او الضمير خلفه كالمقدر في فعل الامر المسند الى الواحد كامر
وفي المضارع المبدوء بالهمزة او بالنون او بتاء خطاب الواحد كاقوم ونقوم وتقوم
وفي اسم الفعل غير الماضي كاوه ونزال وفي افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا حد الضمير
المستتر جوازا هو ما يخلفه ذلك من اسم ظاهر او ضمير منفصل عند ارادة حذ
فه وجعل الظاهر او الضمير خلفه كالمرفوع بفعل الغائب والغائبة والصفات
المحضة او باسم الفعل الماضي كزيد يقوم وهند تقوم وزيد قائم او مضروب او
حسن وهيهات والضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل جواز يقوم
ابوه او ما يقوم الا هو وكذا البقية حد الضمير البارز هو ما له صورة ووجود في
اللفظ كانا وانت وكاف اكرمك وهاء غلامه وهو قسمان قسم متصل بعا
مله وقسم منفصل عنه كما مثلنا حد الضمير المتصل هو ما لا يبتدأ به في اول
الكلام ولا يقع صدرا بل عجزا فهو غير مستقل بنفسه سواء كان مرفوعا او
منصوبا او مجرورا ولا يقع في الكلام بعد الا اختيارا عند الجمهور فلا يقال اكرمت
الا ك الا في الضرورة حد الضمير المنفصل هو ما يبتدأ به في اول الكلام سواء كان مرفو
عا او منصوبا فهو مستقل بنفسه فيقال انا مومن واياك اكرمت ولا يكون
مجرورا فلا يلزم تقديم الجار على المجرور ويقع في الكلام بعدها اي الا اختيارا
فيقال ما قام الا انا وما اكرمت الا اياك كما يقال ذلك نظما حد العلم هو ما اي اسم
وضع لمعين خارجا او ذهنا لا يتناول ذلك الاسم غيره فخرج بالمعين النكرة و
بما بعده بقية المعارف فان كلا منها وضع لمعين وهو اي جزئي مستعمل فيه وفي
غيره بعد لا عنه وانت مثلا وضع لما يستعمل فيه من اي جزء ويتناول جميعه با

اخر

عنوهم الوجهان حد اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنى وعملا وهو
قسمان لا يسبق فضلة في الكلام ولا متأثرا بعامل يدخل عليه فلا يقع مبتدأ
ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بخلاف الحروف فإنه وإن ناب عن الفعل يقع فضلة
والمصدر والصفة فإنهما وإن نابا عن الفعل يتأثران بالعامل وهو قسمان قسم
مرتجل ابتداء وقسم منقول من غيره حد اسم الفعل المرتجل هو ما وضع من
أول الأمر اسما للفعل فإنه لم يوضع في الأصل لشيء ثم نقل من ذلك الغير إلى الشيء
بل اخترع ابتداء اسما للفعل كشتان وصه وهو اسم فعل على أول أحواله
حد اسم الفعل المنقول فهو ما وضع لغيره أي لغير اسم الفعل فإن كان موضو
عا في الأصل لشيء ثم نقل من ذلك الغير إلى الشيء إليه فهو اسم فعل على ثاني أ
حواله ونقله إما من ظرف نحو مكانك بمعنى اثبت وعندك ودونك بمعنى خذ
أو جار ومجرور نحو إليك بمعنى تنح وعلي بمعنى أولني وعليك بمعنى الزم ومنه
عليكم أنفسكم ومصدر استعمل فعله نحو رويدا زيدا بمعنى أمهله أو أهمل
وذلك كقولهم بله زيدا أي دعه حد المصدر فهو اسم دال بالأصالة بفتح الهمزة
أي في الوضع على معنى هو الحدث قائم بفاعل كفرح زيد فرحا وحسن زيد حسنا
أو على معنى صادر عنه كقعد زيد قعودا وضرب بكر صوطا ثم ذلك المعنى
الصادر إما حقيقة كما مثلنا أو مجازا كمرض زيد مرضا ومات بشر موتا فإن
صدورهما من المريض والميت مجاز أو على معنى واقع على مفعوله قال ابن مالك
هو مصدر ملازم لم يسم فاعله كزهو وجنونا وقيد الأصالة مخرج لاسم المصدر
فإن دلالته على الحدث إنما هو بالاستعمال أي بإقامته مقام المصدر في بعض
المواضع كما يقام المصدر مقام الفاعل واسم المفعول حد اسمه هو ما ساوى
المصدر المتقدم في الدلالة على معناه ولكن خالفه إما بعلمية بأن جعل الواضع
علما على شيء كيسار وفجار وسبحان فإنه حينئذ لا يعمل عمل الفعل لمخالفته للمصا
در الأصلية بكونه لا يتصف به الشيء ولا يضاف ولا يقبل أل ولا يوصف ولا يقع مو
قع الفعل ولا موقع ما يوصل بالفعل ولذلك لم يقع مقام المصدر الأصلي في توكيد
الفعل أو بيان نوعه أو عدده أو خالفه بخلوه لفظا وتقديرا أي فيهما معا

دون عوض عن شيء من بعضها أي شيء كان في فعله كوضوء وغسل فإنهما
متساويان للتوضؤ والاغتسال في المعنى والشيء وجميع ما مر وخالفاه نحوهما
دون عوض من بعض ما في فعليهما وهما توضأ واغتسل إذ حق المصدر أن ينتظم
حروف الفعل بمساواة كتوضأ توضأ أو بزيادة عليه كدحرج دحرجة وخرج عن
الحد ما خالفه بخلوه لفظا وتقديرا كقتال فإنه مصدر قاتل مع خلوه من المدة الفاصلة
بين فاء الفعل وعينه لأنها وإن حذفت لفظا اكتفي بتغييرها بعد الكسرة وفي
قيتال فيثبتها إتيانها وقولنا دون عوض مخرج لنحو عدة فإنه مصدر وعد بنقص
خوفه من الواو ولكن جعلت التاء في آخره عوضا منها فكأنها باقية وكذا تعليم
فإنه مصدر علم مع خلوه من التضعيف لكن جعلت التاء في أوله عوضا منه فكأنه
باق ثم اسم الفاعل هو ما اشتق أي أخذ من مصدر فعل ثلاثي أو غيره لمن قام الفعل
به أي تلبس به على معنى الحدوث أي حدوث الفعل عنه وصدوره عنه كضارب ومكرم
فهو دال على حدوث وصاحبه وخرج عن الحد الفعل بأنواعه فإنه إنما اشتق لتعيين
زمن الحدوث لا للدلالة على من قام به وكذا اسم المفعول فإنه إنما اشتق لمن وقع
عليه وكذا أسماء الزمان والمكان فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها وكذا الصفة
المشبهة واسم التفضيل فإنهما اشتقا لمن قام به الفعل على معنى الثبوت لا على معنى
الحدوث ثم المثال فهو ما حول بالبناء للمفعول مع تشديد الواو للمبالغة
في الفعل والتكثير فيه من صيغة اسم فاعل الثلاثي إلى صيغة فعال بتشديد
العين كقوله . أخا الحرب لباسا إليها جلالها . وسمع أما العسل فأنا شراب
أو إلى مفعال بكسر الميم كمضراب أو إلى فعول بفتح الفاء كقوله : ضروب بنصل السيف
سوق سمانها والتحويل إلى هذه بكثرة أو إلى فعيل بكسر العين من حال كقوله . أتاني
أنهم مزقون عرضي والتحويل إلى هذين قليل والثاني أقل والمشهور أن هذه الأمثلة لانبعا
ث في معناها ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال موا
ت ولا قتال لعجلان فقتال الناس وإذا لم تدل على المبالغة لم تعمل ثم اسم المفعول هو
ما اشتق أي أخذ من مصدر فعل ثلاثي أو غيره لمن وقع الفعل الصادر من غيره عليه كمضروب
ومكرم فهو دال على حدث ومفعوله وخرج عن الحد الفعل واسم الزمان واسم المكان واسم

الفاعل

وحلا وإلا ضلا ومررت برجل وافر والتمييز في نحو لله دره فارسا لان النعت انما
يذكر لتخصيص المنعوت والتمييز لبيان جنس المتعجب منه وبيان الهيئة
حصل ضمنا وربما يقصد بشيء لمعنى خاص وانما لزم منه معنى اخر وهي قسمان
موكدة لما قبلها ومؤسسة له حد الحال الموكدة هو ما استفيد معنا
ها من غيرها بدون ذكرها بان يكون ما قبلها دالا عليها بالوضع وانما اتى
بها لمجرد التاكيد وتانيث الضمير هنا وفيما بعده باعتبار ما وقعت عليه ما وهو
الحال وهي ثلاثة اقسام كما يعلم من الحد السابق موكدة لعاملها وهي ما استفيد
معناها من صريح لفظ عاملها كاقم ممتثلا وموكدة لمضمون الجملة كما مر
حد المؤسسة هو ما لم يستفد معناها من غيرها بدون ذكرها بل هو موقو
ف على ذكرها نحو فخرج منها خائفا وهي خمسة اقسام حال مقارنة في الزمان
بوجود عاملها وحال مقدرة اي مستقبلة بوجود متاخر عن وجود عاملها
وحال متداخلة بدخول صاحبها فيما قبلها وحال متعددة حقيقة او
حكما وحال محكية بكسر الكاف اي محكية ولكل منها حد يميزها
حد الحال المقارنة هي المبينة لهيئة صاحبها وقت وجود عاملها
كراكبا من جاء زيد راكبا فقد حققت هذه الحال هيئة زيد وقت مجيئه
كانه قال جاء في حال ركوبه وربما كانت محكية اي ماضية كجاء زيد امس راكبا
حد الحال المقدرة هي التي يكون حصول مضمونها متاخرا في الخارج عن حصول
مضمون عاملها كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به
غدا ومثله مع حذف الحلقية داعيا للوزير ومنه ادخلوها خالدين وكذا
وتنحتون من الجبال بيوتا فان الجبال لا تكون بيوتا في حال النحت حد الحال
المتداخلة هي التي يكون صاحبها في حال اخرى نحو ما ياتيهم من ذكر
من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من مفعول
ياتيهم او من فاعله وجملة وهم يلعبون حال من فاعل استمعوه والحالان
متداخلان لازما وان جعل حالا من فاعل يلعبون فهو من التداخل ايضا ومن

وفاعل استبقوا فهو من المتعدد ومما يحتمل التعدد والتداخل نحو جاء زيد راكبا
ضاحكا فراكبا وضاحكا جعلا حالين من زيد فهما من قبيل التعدد وان جعل راكبا حالا
من زيد وضاحكا حالا من الضمير في راكبا فهما من قبيل التداخل وهذا واجب عند
من منع تعدد الحال قياسا على الزمان والمكان لانهما في المعنى ضرب حد الحال
المتعدد وتسمى المترادفة هي التي تكون صاحبها صاحب حال اخرى كقوله:
على اذا ما زرت ليلى بخفية ، زيارة بيت الله رجلان حافيا ، فرجلان حافيا حالان
من فاعل الزيارة المحذوف اي زيارتي وجواز ان يكون حافيا حالا من الضمير المستكن
في رجلان فيكون من قبيل المتداخلة واما قوله مصعدا منحدرا فقد جعله
في المغني من المتعددة للاكثر مع اختلاف الصاحب واوجب كون الاول من المفعول
والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ويظهر كما قيل ان تعدد الحال مع تعدد صاحبها
ليس في الحقيقة من باب تعدد الحال لان كل حال راجع الى صاحبها وكلامه في الاو
ضح في باب المبتدا يشهد لهذا وتقدير التعدد مما جعله واجبا جعله الر
ضي جائزا على ضعف وبينهما امر فجعله ولا يجوز في المثال كون الثانية مقيدة
للاولى لتنافيهما والتداخل مستحيل حد الحال الموطئة بكسر الطاء هي الجا
مدة الموصوفة بمشتق او شبهه نحو فتمثل لها بشرا سويا حال من الضمير
المستتر في تمثل العائد الى الملك وسويا نعت بشرا وهو المسوغ لوقوع الحال
جامدة ومثله فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا فامرا حال من امر
حكيم ومن عندنا نعت له وهو المسوغ لوقوع الحال وسميت موطئة لانها
ذكرت موطئة للنعت بالمشتق وان بشرا مثلا انما ذكر توطئة لذكر سويا
حد التمييز اي المميز بكسر الياء هو اسم ولو وصفا نكرة فضلة يرفع ابهام اسم
كعشرين رجلا وكم عبدا ملكت وكم رطلا زيتا وشبر ارضا وقفيز برا ومثقال ذرة
خيرا ونحي سمنا ومثلها زبدا وموضع راحة سحابا وخاتم حديدا او يرفع اجمال نسبة
كاشتعل الراس شيبا وفجرنا الارض عيونا وانا اكثر منك مالا وامتلا الاناء ماء ولله
دره فارسا وخرج بالنكرة المعرفة كزيد حسن وجهه ومما ورد في كلامهم مما ظاهره

التعريف

للترتيب والتعقيب وهي في كل شيء بحسبه كجاء زيد فعمرو ودخلت
البصرة فالكوفة وتزوج بكر فولد له ومنها ثم وهي للترتيب والتراخي
كجاء زيد ثم عمرو ومنها او وهي لاحد الشيئين او الاشياء فهي بعد
الطلب اما للتخيير والجمع معه ممتنع او للاباحة وهو معه جائز وبعد الخبر
اما للشك او للابهام او للتقسيم ومنها ام المتصلة وهي المسبوقة باما
بهمزة التسوية او بهمزة يطلب بها وبام التعيين ومنها لا وهي
لنفي الحكم عن تاليها وقصرها على متلوها ولهذا لا يعطف بها الا الايجاب ومنها
بل وهي بعد النفي او النهي لتقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها
وبعد الايجاب لصرف الحكم الى ما بعدها ولكن كبل واقعة بعد نفي او
نهي اذ لا يعطف بها الا بعد احدهما فان وقع بعدها جملة او وقعت بعد
اثبات او تلتها واو فهي حرف ابتداء للاستدراك ومنها حتى وهي للغاية
والتدريج وشرط المعطوف بها كونه بعضا من المعطوف عليه ولو تاويلا
وكونه اسما ظاهرا قاله ابن هشام وكونه شريكا في العامل فلا يجوز صمت
الايام حتى يوم الفطر بالنصب واما ما في المختار انها غير عاطفة لمجامعتها
للواو العاطفة لزوما **حد الشرط** هو **تعليق حصول مضمون جملة** هي
جملة جواب الشرط **بحصول مضمون جملة اخرى** وهي جملة الشرط كان
جاء زيد اكرمته ولو جاء الشيخ لقمت بين يديه والشرط ادوات
منها ما هو حرف باتفاق وهو ان وما هو حرف على الاصح وهو اذما وما
هو اسم بالاتفاق وهو من وما واين واني وحيثما ومتى وما هو اسم
على الاصح وهو مهما ثم هذه الادوات ما عدا لو تجزم فعلين يسمى الاول
شرطا والثاني جوابا وجزاء فان كانا مضارعين فالجزم للفظهما
وماضيين فالجزم لمحليهما وان كانا مختلفين فلكل منهما حكمه **حد الجر**
ويعبر عنه الكوفي بالخفض هو **الكسرة التي يحدثها عامل** دخوله
في آخر الاسم المعرب سواء **كان** ذلك **العامل** المحدث لها **حرفا** ولو مقدرا

نحو بزيد وكم درهم اشتريت او كان اسما مضافا للعامل فيه كغلام زيد
اذ الاصح كما في الاوضح وغيره ان العامل في المضاف اليه هو المضاف لاتصال الضمير
المضاف اليه به وهو لا يتصل بعامله الا الاضافة نفسها ولا الحرف المقدر
كما ذهب الى ذلك بعضهم واما المجرور من التوابع كمررت بغلام زيد او بزيد الفاضل
فيرجع الى المجرور بالحرف او المضاف اذ الاصح كما في شرح الشذور واللمحة
ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل فعامله مقدر من لفظ
الاول فهو على نية تكرار العامل وما في الاوضح محمول على سبيل التجوز كما
قيل حد الاضافة وهي لغة الاسناد والالصاق اسناد اسم جامدا او مشتق
الى اسم غيره ولو مؤولا بتنزيله اي الغير من الاسم الاول منزلة التنوين
فيه او منزلة ما اي شيء يقوم مقامه اي التنوين فيه ولهذا وجب تجريد
الاول من تنوين ظاهر او مقدر كدراهم زيد اصله دراهم بغير تنوين لانه غير
منصرف فلما اردت الاضافة نويت حذفه وقدرت تعاقب التنوين ثم حذفته
ثم اظهرت ومن نون تلي علامة الاعراب وهي نون المثنى والمجموع على
حده وما الحق بهما الفيا مهما في ذلك مقام تنوين المفرد واما قوله
لا اذا الاضا دبير العتاب فمؤول او على كان الاعراب ما قبلها وجب اثباتها كنون
المفرد وجمع التكسير نحو شياطين الانس من شياطين الجن ومن العلة
فيلزم تحصيل الحاصل وانه محال الا فيما استثني وقد تعرف الاضافة تارة الفا
فيت عن الا من اللبس في كل ما سمعت وفائدة الاضافة التعريف او التحه
التخصيص او التخفيف او رفع القبح وتصح بادنى ملابسة والاضافة الا
وله هو المضاف والثاني هو المضاف اليه وان العامل في الثاني الجر هو الاول
كما مر حد التنوين وهو في الاصل مصدر نونته اي ادخلته التنوين نونا
فسمي ما به يكون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه
كما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا اسمي بالمصدر وحده نونا ساكنة
زائدة تثبت لفظا بعد حركة الاخر لا خطا فلا تثبت فيه استغناء عنها

بتكرار

وفهم كقعدت عن الجبن جبنا وخرج بالمصدر نحو جئتك للسمن وبالقلبي
نحو جئتك قراءة للعلم كما قاله ابن الخباز وغيره واعتمده ابن هشام في الاوضح
وبالعلة نحو جئتك رغبة في الخير وبالمعلل للحدث بقية المفاعيل فلا بد
للتعليل فيهما وبمشاركة الحدث له فيما من ما اختلف فيه زمانا العلة والمعلول
كجئتك اليوم للسفر غدا وما اختلف فيه فاعلهما كأكرمتك لأمرك إياي
وما اختلف فيه الزمان والفاعل معا كقوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس
فكل منهما وإن كان علة لحدوث الإسمي مفعولا له للانتفاء المشاركة حـ
المفعول فيه المسمى ظرفا هو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه أي فيما ذكر
من اسم زمان فيكون مطلقا أي سواء كان مبهما أو مختصا أو معدودا كحين
يوم الجمعة أو حينا أو أسبوعا والمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم عرفة والمعدود
ما يقع جوابا لكم كالأسبوع والشهر والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما
كحين ولحظة أو اسم مكان مبهم أي مفتقر إلى غيره في بيان حقيقته
وهو أسماء الجهات ونحوها في الإبهام والافتقار كجلست أمامك أو عندك
وأسماء المقادير كسرت فرسخا أو بريدا أو ما مادته مادة عامله وهو اسم المكان
المشتق من المصدر كجلست مجلسا أو سرت جلوس مجلسا أو خرج بالفضلة
العمدة كيوم الجمعة يوم عظيم وبأمر وقع فيه بقية المفاعيل لانتفاء وقوع
ذلك فيها نحو تخافون يوما. الله أعلم حيث يجعل رسالته فيوما وحيث
منصوبان على المفعول به لا فيه وباسم الزمان والمكان الخ ما ليس بزمان ولا
مكان ولا مادته مادة عامله وإن ذكر فضلة لأمر وقع فيه نحو وترغبون أن تنكحوهن
هن وكذا ما خالف عامله في مادته كجلست مرمى زيد فلا يجوز قياسا نصبه
ظرفا بل لعدم الاتحاد بل يجب التصريح معه بفي كما يجب ذلك مع اسم المكان
غير المبهم ونحو دخلت الدار وسكنت المنزل منصوبا على التوسع
لكونه مع دخلت فيطرد لكثرة استعماله وجعل المتحد مع عامله في المادة
قسيما للمبهم هو ما صححه أبو حيان وجرى عليه في الأوضح والشذور

والجامع **حد المفعول معه هو الاسم الفضلة التالي واوا اريد بها التنصيص على**
المعية اي المشاركة في العامل في وقت واحد حالة كونها **مسبوقة بفعل** لازم او
متعد ناصب لتاليها او لو تقديرا كما في نحو ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا
اذ الاصل ما تكون وكيف تصنع ثم حذف واحد فبرز الضمير وانفصل **او** مسبوقة
بشبهه وهو **ما** اي اسم **فيه حروفه ومعناه** كاسمي الفاعل والمفعول كانا
سائر والنيل والناقة متروكة وفصيلها فخرج بالاسم نحو سرت والشمس
طالعة اذ التالي للواو جملة وليس مفعولا معه نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
ان قلنا ان المؤول بمصدر والفعل لا يسمى مفعولا معه كما هو ظاهر كلامهم وبالـ
فضلة العمدة كاشترك زيد وعمرو والواو بقية الفاعل ومجرور مع وفي المصاحبة
كجلست مع زيد وبعتك الفرس بلجامه وبإرادة التنصيص على المعية عن التالي
لواو العطف كجاء زيد وبكر قبله او بعده ومزجت عسلا وماء واستفادة المعية
في الثاني انما هي من مزجت وبالقيد الاخير كل رجل وضيعته لعدم سبق شيء من
ذلك ونحو هذا لك وأباك لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى انبه واشير
واستغني وتقدير الفعل في ما لك وزيدا دون هذا الامر اقتضاه ذلك. ذكره في شرح
الفكي **حد الحال** بانتهاء وصح من تذكيرها **الوصف** ولو مؤولا **الفضلة** اي الواقع
بعد تمام الكلام وان توقفت الفائدة عليه **المسوق** في الكلام **لبيان هيئة صا**
حبه اي كيفية وقوع الفعل منه او عليه وصاحبه من الحال وصف له في المعنى الاكثري
كجاء زيد راكبا وركبت الفرس مسرجا **او** تاكيد كجاء القوم طرا **او** تاكيد **عامله**
معنى وفعلا نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين او معنى ولفظا نحو وارسلناك للناس
رسولا **او** تاكيد **مضمون الجملة قبله** كزيد ابوك عطوفا وشرط هذه الجملة
ان يكون جزاها اسمين معرفتين جامدين ومن بثا عنها الحال المشبهة
بالتاكيد وعاملها محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة بدلا من اللفظ به
وتقديره في نحو المثال احقه واعرفه وخرج بالوصف نحو رجعت القهقرا
وبالفضلة العمدة نحو الفائز زيد وزيد قائم وبما بعده النعت في نحو رايت

رجلا راضيا

فتكرار الحركة دالة عند الضبط بالقلم فخرج بقولنا لا لخط سائر النونات
المزيدة ساكنة او غيرها الثابتة خطا وظهر ان هذا الحد احسن
الحدود واخصرها كما قيل **وهو ستة اقسام** اي انواع على المشهور وزاد
بعضهم تنوين الحكاية كان يسمى بعاقلة ليبينه فتحكيه بتنوينه
وتنوين ضرورة في المنادى وما لا ينصرف وبعضهم تنوين شذوذ حكى
هؤلاء قومك او قال به مجرد تكثير اللفظ كما في قيل في الف قبعثرى وجعل ابن
الخباز كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما براسه وعلى
هذا تكون عشرة وقد نضمها بعضهم **تنوين تمكين** او امكنية لدلالته
على امكنية الاسم اي قوته وهو المراد عند الاطلاق واذا اريد غيره منها
قيد **و**تنوين **تنكير** لدلالته على غير معين **و**تنوين **مقابلة** لكونه على حرف
او مضاف اليه مفردا او جملة وهذه الاربعة مع الاربعة المزيدة مختصة
بالاسم **و**تنوين **عوض** وعلى الوجود الترنم اي ترجيع الصوت يقال ترنم
بكذا اي رجع صوته به مطربا مغنيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي
للتطريب وذلك لان حرف العلة مدة الحلق واذا ابدل منها التنوين
حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم قاله السيد في شرح اللب
وتنوين **غال** لمجاوزته حد الوزن والغلو لغة الزيادة فهو في آخر البيت
مثلا بمنزلة الخزم بمعجمتين في اوله **وفايدته** الفرق بين الوقف
والوصل وجعله ابن يعيش نوعا من الترنم زاعما ان الترنم يحصل بالنون
نفسها لانها حرف اغن هذان لا يختصان بالاسم بل يكونان في الفعل
والحرف ايضا ويجامعه ال ويثبتان خطا ووقفا ومن ثم **قال ابن مالك**
وابنه وابن هشام انهما نونان لا تنوينان وهو ظاهر لعدم صدق حد
التنوين عليهما فتسميتهما تنوينا مجاز لا حقيقة ولكل من هذه
الاقسام حد يتميز به **حد تنوين التمكين هو اللاحق للاسم المعرب**
المنصرف كزيد ورجل **دلالة على بقاء اصالته اذ لم يشبه ولم يمنع من الصرف**

لسلامته من شبه الحرف وشبه الفعل ومن ثم صرفا اسوا والصي
في هو تنوين التمكين الا اذا عدمه الاسم لمشابهته الفعل فقيل منع
من الصرف وشموله الصرف لتنوين التنكير والمقابلة والعوض لما قيل
فمنظور فيه اذ المعروف اختصاصه بتنوين التمكين كما افصحت به
الالفية حد تنوين التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية كاسماء
الافعال والاصوات اشعارا بان المراد به اي البعض غير معين كصه
بالتنوين اي اسكت سكوتا ما في وقت ما وبغيره اي اسكت السكون
الان وكذلك مه وايه وعمرو واحمد مما نكر بعد العلمية والامتناع
وقولنا اشعارا الخ هو معنى قولهم فرقا بين المعرفة والنكرة ووقوعه
في باب اسم الفاعل مسموع وفي كل علم مختوم بويه كسيبويه مطرد
وفيما مر اشعارا بان اسم الفعل الخالي من التنوين من قبيل المعرف
بلام العهد حد تنوين المقابلة هو اللاحق لما جمع بالف وتاء مزيدتين
على مفرده كمسلمات فان التنوين فيه عند الجمهور لمقابلة النون
في جمع المذكر السالم والقول بانه للتمكين مردود بانه لبقائه مع
التسمية به كعرفات واذرعات كما تبقى نون مسلمين مسمى به
ولو كان كذلك لذهب لاجل منع الصرف للعلمية والتانيث وما يرد توهم
كونه عوضا من الفتحة نصبا وجوده حالة الرفع والجر على ان الفتحة
قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقد مر ان تنوين الـ
التنكير انما يلحق بعض المبنيات فتعبيرنا اولا وهو معنى مناسب
حد تنوين العوض هو اللاحق للاسم ككل وبعض واذ عوضا عن المضاف
اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة نحو وكل في فلك تلك الرسل فضلنا
بعضهم على بعض وانتم حينئذ اي حين اذ بلغت الحلقوم فحذفت
الجملة المضافة اذ تخفيفا والحق بان التنوين عوضا عنها لئلا تبقى
الكلمة ناقصة ومثله يومئذ وساعتئذ وعامئذ والقول بان التنوين

في مثل

بمنزلة الخبر واما القائم زيد افاديا فليس بما نزل منزلة احدهما بل هو
جملة فعلية من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فجعله في المعنى بما نزل منزلة
ذلك غير ظاهر ثم الجملة بالنسبة الى التسمية وعدمها ثلاثة اقسام
لانها ان صدرت باسم وصفا كان او غيره كما مر ولو كان مؤولا مما او بالفعل
نحو وان تصوموا خير لكم اي صومكم فاسمية بالنصب اي فتسمى ذلك نسبة
الى معتمد الاسم لتصدرها به او صدرت بفعل كما مر وكيقوم زيد وللامير فيه
ان يكون متصرفا او جامدا تاما او ناقصا ففعلية كذلك نسبة الى الفعل لتصدرها
به او صدرت بظرف معتمد على ما سبق نحو اعندك او في الدار زيد فظر
فية كذلك نسبة الى الظرف لتصدرها به وهذا بناء على المختار من ان ما بعد
هما مرفوع بهما على الفاعلية لما سبق وعلى مقابله يرجع هذا القسم
الى احد قسميه وحينئذ اطلق الظرف المجرور والمراد به اصطلاحا
ما يشمل الاخر واذا ذكر احدهما كان بمعنى كل كالفقير والمسكين في
اصطلاح الفقهاء ونظير ذلك الايمان والاسلام والمشركين والكافرين
والمراد بالصدر المفهوم من الفعل المسند مطلقا في الاسمية الا غير فلا
يضر في التسمية ما تقدم من الحروف لغرض ما ولو غير الاعراب والمعنى
فنحو هل او قد قام او يقوم زيد جملة فعلية وكذا ان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فجعل الشرطية قسما برأسه كما قيل خلاف الظاهر ونحو هل قائم
زيد جملة اسمية والمعتبر في الصدرية ما هو صدر في الاصل فلا يضر ايضا
تقديم المعمول الموجب او المجوز فنحو كيف جاء زيد واياك نعبد وفريقا
هدى جملة فعلية وكذا نحو يا عبد الله والانعام خلقها والليل اذا يغشى
لان صدورها في الاصل فعل او الفعل يراد عوا عبد الله وخلق الانعام
واقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين اسمية الصدر فعلية
العجز كزيد يقوم ابوه وفي المغني وينبغي ان يزاد عكس ذلك نحو ظننت زيدا
ابوه قائم ثم الجملة بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها ان بنيت
على مبتدأ بان وقعت خبرا نحو زيد قائم ابوه او ابوه قائم فصغرى اي تسمى ذلك

أو خبر عنها بجملة اسمية أو فعلية **فكبرى** كذلك كالمثال المذكور وقد تكون
الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام
جملة كبرى لا صغرى وغلامه منطلق جملة صغرى لا غير وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار
غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام **حد القول** هو اللفظ **الموضوع لمعنى**
مفردا كان أو مركبا مفيدا أو غير مفيد فاللفظ جنس يشمل المهمل والمستعمل
وما بعده فصل يخرج الأول فبين اللفظ والقول عموم مطلق لصدقهما على
الثاني كزيد وانفراد اللفظ بالأول كديز فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي
ويشمل الحد الكلام والكلمة والكلم شمولا بدليا أي أنه يصدق على الكل منها
أنه قول حقيقة فهو أعم منها عموما مطلقا **حد اللفظ** وهو لغة مصدر
بمعنى الرمي ثم نقل في عرف النحاة ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ
إلى قولهم **الصوت** من الفم **المشتمل على بعض الحروف الهجائية** التي أولها
الألف وآخرها الياء وإن يدل على معنى كما مر **تحقيقا** كزيد وصنوبر **أو تقديرا**
كالمقدر في اضرب وزيد ضرب فإنه في قوة الملفوظ به فكان اللفظ حكما وخرج
عن الحد نحو صوت الغراب ووقع حجر على حجر ويشمل كلام الله تعالى لكن منعوا
إطلاق اللفظ عليه تعالى للأدب ولعدم الإذن من الشارع قال الكافيجي وهذا
الاعتذار إنما يحتاج إليه إن كان المراد من كلام الله تعالى الكلام اللفظي **حد الصوت**
عرض يقوم بمحل **يخرج من داخل الرئة** إلى خارجها **مع النفس مستطيلا**
ممتدا **متصلا بمقطع من مقاطع** حروف **الحلق واللسان والشفتين** والمراد
بالمقطع المخرج أي محل خروج الحرف وإطلاقه عليه من إطلاق الحال على المحل
إذ المقطع حرف مع حركة أو حرفان ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سيناء
الموسيقي والفارابي في كتاب الألفاظ والحروف **حد المفيد** المأخوذ في حد
الكلام **ما** أي قول **دل على معنى يحسن سكوت المتكلم عليه** أي على ذلك القول
وقيل في السامع وقيل هما والأصح الأول لأنه خلاف المتكلم فكما أن التكلم يكون
صفة المتكلم يكون السكوت صفته أيضا والمراد بسكوته على
القول المفيد أن لا يكون ذلك القول محتاجا في إفادة السامع إلى شيء كاحتياج

المحكوم

المحكوم عليه الى المحكوم او عكسه وهو المراد بقولهم بحيث لا يصير السامع
لكلام المتكلم منتظرا اي محتاجا في حصول الفائدة لشيء آخر تحصل به الفائدة
فلا يضر احتياجه الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها فهو بهذا المعنى مستلزم
للتركيب او الفائدة حيث وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة
اي التركيبية لا الناقصة اذ هي غير معتد بها في تكلمهم فذكر المركب مع المفيد
في الحد في عبارة بعضهم من قبيل التصريح بما علم التزاما ولهذا استظهر ابن من
جنح الراي فوق اللائقة كما استشف مثال التتميم للحد وهذا الحد مبني على عدم
اشتراط افادة المخاطب شيئا يجهله وعليه فنحو السماء فوقنا ونتكلم رجل
كلاما كلام مفيد لصدق الحد عليه وجرى عليه جمع وصححه ابو حيان فقال
والا لكان الشيء الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله واستفاد من
مضمونه ثم خوطب به ثانيا وقال ايضا ولا وجه لمن علل ذلك بكونه معلوما لان
ذلك غير موجب لعدم كلاميته واللازم في كل ما علم مدلوله ان لا يكون كلاما واللازم
باطل وقطعنا بصدقه لا ينفي كونه كلاما لان الحد ومن صفات الخبر والخبر قسم
من الكلام وذهب جماعة الى اشتراط ذلك وجزم به ابن مالك وعليه
فيحد المفيد بما افاد المخاطب ما يجهله فلا يسمى ما فقد ذلك كلاما كالمعلوم
بالضرورة ثبوته او نفيه كما لا يسمى المحال كما نقل عن من كملنا الجبل وهو
اي التركيب ضم كلمة فاكثر الى كلمة اخرى كبعلبك وغلام زيد فضم احد الكلمتين
الى الاخرى تركيب والمجموع مركب حد الكلم ويطلق لغة على الكلام كقوله اليه يصعد
الكلم ما تركب من ثلاث كلمات فاكثر افاد كزيد قام ابوه او اخوك قائم او لم يفد
كان قام زيد ولا يشترط فيه الثلاثة على الصحيح ان يكون من الانواع الثلاثة بل يكون ايضا
من نوعين ومن نوع واحد كما مر والصحيح ان الكلم جنس افرادي لهما وجنح
الرضي الى انه اسم جنس حقه ان يصدق على القليل والكثير لاكن الاستعمال منع
من صدقه على ما دون الثلاثة فهو اخص من الكلام باعتبار التركيب من الثلاثة
واعم منه لعموم اي بسبب عدم اشتراط الفائدة فيه كما علم من حده والكلام
عكسه اي الكلم فهو اخص من الكلام باشتراط الفائدة فيه كما علم من حده واعم

منه لعدم اشتراط التركيب من الثلاثة بل يتركب ايضا من كلمتين كهذا زيد
وما زاد على الثلاثة كظننت زيدا قائما ابوه فبينهما عموم من وجه والصور
التي يتألف الكلام منها ستة اسمان اسم وفعل فعل وثلاثة اسماء وفعل
واربعة اسماء جملة الشرط وجوابه القسم وجوابه حد الكلمة بفتح الكاف
وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما قول اي مقول
تحقيقا كزيد او تقديرا كالمقدر في قم وكل جزء من العلم المضاف كعبد مناف فانه
كلمة تقديرا اذ لا يتأتى الاضافة الا في كلمتين وان كان مجموعهما كلمة تحقيقا لما
سيجيء وهو من حد وايثاره على اللفظ لما مر وخرج به غير [illegible] كالدوال الاربع
الخط والاشارة والعقد والنصب والمشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى وهو للاخراج
وان كان جنسا لما افاده من ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم من وجه صح
ان يخرج به ما تناوله عموم فصله والقول مع فصله الذي هو مفرد كذلك لصدقهما
على زيد ونحوه وانفراد القول فصدقه على المعنى دون اللفظ كما انفرد معنى مفرد وخرج
به المركب وسيأتي حدها مستقل خرج به ابعاض الكلمة الدالة على معنى كحروف
المضارعة وياء النسب والمفاعلة وانها ليست بكلمات لعدم استقلال الدال
بنفسه بكل منها وحده ومن اسقطه جنح الى ما قاله الرضي من انها مع ما هي فيه
كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على اخرها كالمركب
المزجي فائدة اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي وهو ما لا بد من
قصده وسموا اطلاقها على مفردات الكلم ومجازي مستعمل في عرفهم وهو
اطلاقها على احد جزئي العلم المضاف كما مر والتعويض بها اجود ومجازي مهمل
في عرفهم وهو اطلاقها على الكلام نحو وكلمة الله هي العليا وهذا الاطلاق منفي
في اصطلاحهم ولذا لا ينبغي ان يذكر في كتب النحو بوجه كما قال ابن مالك في شرح
التسهيل وان ذكر في اللغة فقيل انه من امراضها التي لا دواء لها حد المفرد الما
خوذ في حد الكلمة ما لا يقصد بجزء منه الدلالة بفتح الدال افصح من كسرها
على جزء معناه المقصود كزيد وان اجزاءه هي ذوات احرفه الثلاثة التي هي ز ي د وهي
غير مقصود بها الدلالة وليست اجزاء الزاي والياء والدال كما وقع في عبارة بعضهم

لانه

شيء. فهو اولى من قول البعض قطع الكلمة عما بعدها الا ان الوقف
قد يقع ولا يكون بعد ذلك شيء. ولانه يخرج الوقف على مثل قل عن كونه
وقفا لانه ليس بكلمة بل كلام ويلزمه تغييرات كثيرة مختلفة في الجنس
والمحل يرجع الى سبعة قال المرادي الاسكان المجرد والروم والا،،
شمام والابدال وزيادة الالف والاثبات والنقل حد الضرورة وهي كثيرة
جدا حتى افردها ابن عصفور بمؤلف ما لا يقع الا في الشعر ولا يقع في نثر
كاثبات النون في الاضافة وفك المدغم وقطع همزة الوصل وتشديد
المخفف وتانيث المذكر وعكسه وحذف نون مثنانا والاكرم ولم يكن قبل
ساكن سواء كان للشاعر عنه اي عن ارتكابه في شعره مندوحة اي غيره
بان يمكنه الاتيان بعبارة اخرى تؤدي مقصوده كدخول ال على المضارع
في قوله: ما انت بالحكم الترضى حكومته، فانه ضرورة لا يقع الا في الشعر
وله مندوحة عنه اذ يمكنه ان يقول ما انت بالحكم المرضي حكومته
ام لا مندوحة للشاعر عنه بان لم يتمكن من الاتيان بعبارة اخرى
ثم الضرورة تتفاوت حسنا وقبحا فالحسنة ما لا يستهجن ولا
تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع الممدود
ومد الجمع المقصور والقبيحة ما تستوحش منه النفس وتستقبحه
كتنوين البعض من النقص المخفيف كقول لبيد: درس المنا بمتا
لع فابان: اراد المنازل والعدول عن صيغة الى اخرى كقوله، جدل المحكمة
من نسج سلام، اي سليمان واستعمال القبيحة مخل بالفصاحة
قاله حازم الاندلسي في منهاج البلغاء. وتفسير الضرورة بما ذكرناه
هو المختار والمعول عليه عند سيبويه واختار ابن مالك انها ما لا مندوحة
للشاعر عنه فلهذا قبح ان لا ضرورة في البيت لما مر قال الدماميني
وهذا ليس بمرضي لان الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن
اداء المقصود بها فقد لا يحضره وقت الا عبارة واحدة تحصل

عرضه فيكتفى بها ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وامكننا في كل ما
يرد على انه ضرورة ان يدعى انه امر اختيارى لتمكن الشاعر من ان يقول غير
تلك العبارة ويغير تركيب اخر فيتم الوزن وهذا يسهل على ما له محا
ولة النظم والانشاد فيتعذر ذلك في جميع الاشعار او غالبها ثم ذكر ان المعول
عليه ما ذكرناه اولا في حاشيته بخط ابن هشام على مجموع ما نقله
بعد ان ذكر التقسيم بين المتقدمين وقيل الضرورة ما استعمله الشاعر
في شعره ونثره والحاجة بخلافه وهو اعسر جدا **حد الخط** هو تصوير
اللفظ المقصود تصويره برسم حروف هجائه بان يطابق المكتوب ان
المنطوق به في ذوات الحروف وعددها ثم ما قصد تصويره ان لم يكن له مد
لول يصح كتابته كزيد ورجل مسماه واذا قيل اكتب زيدا فانه يكتب هذه
الصورة زيد وان كان له ذلك كلفظ الشعر فقيل له اكتب شعرا فان دلت في
بينة على ان المقصود لفظ الشعر كتب هذه الصورة شعر والا فمقتضاه ان
يكتب ما ينطق عليه الشعر والاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها **بتقد**
ير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك كتب ابن بهمزة وصل لانك اذا
ابتدات به فلابد من وقوع تاليها لانك اذا وقفت عليها قلت فه وعه
وانا زيد بالالف لان الوقف عليها بها وكذلك امر الواحد المذكر كاضربا
والتنوين المنصوب يكتبان بها وغيره بالحرف في الكتابة مبناها على الوقف
وما ذكرناه من ان كل لفظ يكتب بالحروف التي ينطق بها هو الاصل وخرج
عن هذا الاصل اسماء الحروف فانه يجب ان يقتصر في كتابتها على صورة
مسماها وهو اول الكلمات سواء قصد بها ذلك او مسمى اخر فاذا قيل
اكتب جيم فالعبرة ا وان كان القياس ان يكتب بصورة لفظها وكذلك
قال الخليل لما سالهم كيف ينطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم
فقال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه واذا سمي رجل
بيس كتب هكذا بيس ومنهم من يكتب بيس واختاره ابن الحاجب **تم** والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله